

فعالية نظام جبايتيك في عصنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية The effectiveness of the system jibayatic in modernizing the fiscal administration and improving the public revenues of the Algerian state

ط. سيليني جمال الدين* د. طالبي محمد

جامعة البليدة 2، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/09/07 ؛ تاريخ القبول: 2019/11/11 تاريخ النشر : 2019/12/31

الملخص:

يعتبر هذا البحث كمحاولة لإمكانية استحداث وشرح آليات التحصيل الضريبي الجديدة، وتطويراً للآليات القديمة وهذا لتكريس مبدأ السياسة الضريبية الفعالة للجزائر في ظل المعطيات والتوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري المبني على احلال الموارد البترولية بالموارد الجبائية، هذا خلال إعادة النظر في الأهداف المسطرة، وضبطها من طرف الحكومة الجزائرية والمشرع الجزائري بالخصوص، وهذا في اطار اعتماد الحكومة الالكترونية خاصة في هذه السنوات الأخيرة ومن خلال عصنة النظام الجبائي الوطني ، توصلنا الى وجود آليات جديدة كانت قيد الاقتراح وأصبحت قيد التطبيق وهي ملزمة بتطبيقها أيضا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وبعض المديرينات كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل، حيث جاء هذا الإصلاح الجديد ليساهم في رفع الحصيلة الضريبية من جهة وكأداة رادعة للتهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي من جهة أخرى وكذلك لرفع مستوى الوعي الضريبي، من خلال الارتكاز على توسيع الأساس والوعاء الضريبيين والعمل على تقليص تكلفة التحصيل الكبيرة جدا.

كلمات مفتاحية: الحكومة الالكترونية، العصنة، التهرب الضريبي، الفساد الإداري والمالي، الوعي الضريبي.

Abstract :

This research is to the possibility of introducing and explaining new tax collection mechanisms, such as the development of the old mechanisms and that the principle of effective tax policy for Algeria under the data and new directions for the Algerian economy building on replacing petroleum resources fiscal resources and through Rethinking the objectives set by the Algerian Government and the Algerian legislator, all this under the term e-Government adoption in recent years as a tool to modernize the national tax system, we have in our new mechanisms were in motion and became in practice It is mandatory to also apply to major institutions and Directorate level some directorates as a first stage before generalizing, stating that the new reform contributes to raising the tax burden as a deterrent to tax evasion and administrative and financial corruption as well as to raise awareness through tax based Expand the tax deductibility and baseline and by reducing the cost of very large collection.

Key words: The electronic government, the modernization, the tax evasion, the administrative decay and financial, the tax consciousness.

Résumé :

Cette recherche est considérée comme une tentative de développer et d'expliquer les nouveaux mécanismes de perception d'impôts ou d'anciens mécanismes, afin de renforcer le principe d'une politique fiscale efficace pour l'Algérie à la lumière des nouvelles tendances de l'économie algérienne, fondées sur le remplacement des ressources pétrolières par des ressources fiscales et le réexamen des objectifs fixés par le gouvernement et le législateur algériens. En particulier, et ce dans le cadre d'un gouvernement électronique pour les années à venir et en tant qu'outil de modernisation du système fiscal national, nous avons abouti par cette étude à l'existence de nouveaux mécanismes qui étaient dans la proposition et qui sont devenu une réalité. La nouvelle réforme contribue également à augmenter les recettes fiscales afin de dissuader l'évasion fiscale, la corruption administrative et financière, ainsi que de sensibiliser davantage au fisc, grâce à l'élargissement de l'assiette des contribuables de la recette fiscale, et à la réduction des coûts de perception la fiscalité.

Mots-clés : E-gouvernement, la modernisation, la fraude fiscale, la corruption financière et administrative, la sensibilisation fiscale.

1- تمهيد:

تحتفي الجباية حاليا باهتمام كبير، من خلال أزمة البحث عن تنويع الموارد خارج المحروقات، بالإضافة إلى الأزمة التي تعرفها أسواق النفط عامة ومن خلال زيادة نفقات التسيير والتجهيز في مختلف القطاعات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة مع التقدم التكنولوجي السريع والمستمر هذا الأخير حتم على السلطات الجزائرية إلى ضرورة مواكبة الأنظمة العالمية ونقل تجربتها للجزائر، من خلال تبني نظام جبائي إلكتروني يمس عمليات التأسيس والتصريح و انتهاءا بالتحويل الجبائي، بحيث يسمح هذا النظام بتوفير الوقت وتفادي الأخطاء ولسرعة التحصيل وتدعيم مداخيل الخزينة العامة، وكذلك المساهمة في تفادي عديد النفقات الغير مرغوب فيها والناجمة عن تحصيل الضرائب من المكلفين، حيث تم أخذ الجزائر كعينة لهذه الأنظمة من خلال عرض مجالات تطبيقها، وكذلك من خلال تقديم مشروع الجزائر الإلكترونية المنفتحة على العالم في أحسن صورة لسنة 2019. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة المتمثلة في:

ما هو الدور الذي سوف يؤديه نظام التحصيل الضريبي الجديد في القضاء على التهرب الضريبي وتحسين الإيرادات والخدمات الجبائية؟

1.1- فرضيات الدراسة: يمكن تحديد فرضيات الدراسة كالتالي:

- النظام الضريبي الجزائري غير مؤهل لتطبيق الحكومة الإلكترونية.
- عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في الإدارة الجبائية يساهم في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.
- تحسن تكلفة تحصيل الدينار مع اتباع النظام المعلوماتي الجديد في الإدارة الضريبية.

2.1- منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على النهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف النتائج والاحصائيات.

3.1- أهداف البحث: من خلال إشكالية الدراسة وفرضياتها تم تسطير الأهداف التالية:

- معرفة ظروف تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية داخل الإدارة الضريبية.

- معرفة النظام المعلوماتي الجديد بكافة عناصره ومميزاته.
- معرفة مدى مساهمة النظام المعلوماتي الجديد في الحد من التهرب وتحسين الإيرادات الضريبية.
- معرفة مدى مساهمة النظام المعلوماتي الجديد في تقليص النفقات الجبائية الخاصة بالتحصيل.

2- واقع النظام الضريبي الجزائري:

مر تطور النظام الضريبي الجزائري بعدة مراحل قبل إصلاح سنة 1992 وخلال مرحلة ما بعد الإصلاح وكل هذا راجع لتطور السياسة الجبائية للدولة والانتقال من الاعتماد على الريع البترولي احلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، فكانت حتمية إيجاد البدائل والموارد المالية لاستمرارية الدولة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.2- ماهية النظام الضريبي:

لقد تعددت مفاهيم النظام الضريبي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين نطاقين واسع وضيق، ووفقا للمفهوم الواسع فان النظام الضريبي "هو مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي تؤدي تراكبها الى انشاء كيان ضريب معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متطور اقتصاديا عن صوره في مجتمع مختلف"¹

أما من المفهوم الضيق فان النظام الضريبي هو "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحله المتتالية من التشريع الى الربط والتحصيل"²

كما تم تعريفه بأنه "مجموع الضرائب، والاقتطاعات والموارد الأخرى للموازنة العامة للدولة التي يراد باختيارها وانشائها في مجتمع وزمن معينين تحقيق السياسة الجبائية، وبالتالي فهو يعتبر الترجمة العملية للسياسة الجبائية"³ ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا استخلاص التعريف الشامل للنظام الضريبي بأنه "عبارة عن مجموعة من القوانين والتشريعات المترجمة والمفسرة بمجموعة الضرائب التي يملك المشرع الجبائي الحق في تأسيسها، ومن ثمة فرضها وتحصيلها في إطار القوانين واللوائح والضوابط والبرنامجات الجبائية عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تربط وتسهل اتصال المكلف بالإدارة".

2.2- أسس النظام الضريبي:

هناك عدة أسس لاختبار النظام الضريبي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الضريبة كأداة وظيفية فلم يعد دور الضريبة يقتصر على توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فحسب. بل أصبحت تساهم في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لما لها من أثر على توزيع المداخيل والثروات، سلوك المستهلكين والمنتجين، تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار، فقد أصبحت الضريبة بمفهومها المعاصر أداة وظيفية في المقام الأول أي وسيلة لتأدية وظائف معينة.

ب- عدالة النظام الضريبي، والمقصود بذلك أن يتحقق توزيع الأعباء بين المكلفين بالضريبة بصورة عادلة مع مراعاة إيديولوجيات وتقاليده المجتمع بحيث يترتب على ذلك معاملة ضريبية يؤمن أغلبية أفراد المجتمع بعدالتها.

ج- الإمكانيات المتاحة تطبيق النظام الضريبي على أرض الواقع، ويتطلب معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع و كافة أوضاعه لصياغة القانون الضريبي التي تلعب دورا رئيسيا في نجاحه، لذا يجب أن تتوفر في هذه الصياغة الوضوح التام و الابتعاد عن النصوص التي تثير اللبس أو الغموض بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه السلطة القضائية باعتبارها دعامة أساسية في إنجاح النظام الضريبي من خلال سرعة البت في المنازعات الضريبية ما يبعث في نفسية المكلف الثقة و

الاطمئنان في إنصافه من أي خطأ أو تعسف، كذلك لوضع المكلف أثر كبير في تحديد نوعية النظام الضريبي الملائم الذي يمكن استخدامه كدرجة التعليم ، مستوى الثقافة ، درجة الوعي الضريبي لديه⁴

3.2-فعالية النظام الضريبي:

الفعالية الجبائية لها تعاريف مختلفة وتراكيب معقدة، إذ لا يمكن أن يتصف أي نظام جبائي بالفعالية إلا إذا لم يحقق النتائج المرجوة منه سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو مالية، لذلك فإن الفعالية الجبائية تعني عند الكثير من فقهاء المالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة، وهناك الكثير ممن ربط الفعالية الجبائية بالضريبة المثلى، وسنقدم بعض التعاريف فيما يلي:

● تعريف Kahn وKatz: هو أن الفعالية تعني القدرة على البقاء والاستمرار والابتكار والتحكم في البيئة

● تعريف: الفعالية هي الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها⁵.

● تعريف باثتمان واتيوني على اعتبارها على أنها:"هي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية⁶."

مما سبق تبين أن الفعالية الجبائية تعني القدرة على النجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة. ومع ازدياد الدراسات الخاصة بالفعالية الجبائية نجد أن هناك من حدد ما يقارب ثلاثين معيارا لقياس هذه الفعالية وتحديدها نذكر منها: مردودية الموظف، الغياب عن أوقات العمل، التخطيط ووضع الأهداف، التأكيد على التكوين والتدريب، المهارات الإدارية الخاصة، إدارة المعلومات، قيمة الموارد البشرية، نسبة التحصيل، الإجماع على الهدف الروح المعنوية للعمال، الامكانيات المتاحة، التشريعات المسطرة لتحقيق الأهداف، خفض التكاليف... الخ.

وهناك من وضع نموذجا يمكن من خلاله تقييم الفعالية الجبائية وهذا النموذج يتكون من أربعة عناصر وهي⁷:

-الاستقرار : والذي يمثل استقرار التشريعات والقوانين و هياكل الإدارة الضريبية.

-التكامل : وتعني قدرة الإدارة الضريبية على الربط بين هياكلها وتفادي الصراع بين الموظفين.

-رغبة العاملين : وتعني ارادتهم في الاستمرار والتفاني في العمل، وهذا يتأتى من خلال اشباع حاجات العاملين.

-التحصيل : وهو النتيجة النهائية التي تسعى الإدارة الضريبية الى تحقيقها.

3-التهرب الضريبي في الجزائر.

1.3-ماهية التهرب الضريبي:

على الرغم أنه من المبادئ والنظريات الأساسية للضرائب، نظرية التكافل والتضامن الاجتماعيين والالتزام بهما يعود بالمنفعة العامة على الدولة والمجتمع والمنفعة الخاصة على المكلف، إلا أنها لم تسلم يوما من ظاهرة التهرب الضريبي والتي نقصد بها عملية التحايل من طرف أفراد المجتمع في دفع أقل قدر ممكن من الضرائب المفروضة عليهم أو الامتناع الكلي عن دفعها. ومنه اطلعنا على عدة تعاريف نأخذ منها تعريفين بسيطين:

● التعريف الأول: "هو التخلص من الالتزام بدفع الضريبة."⁸ حيث يسعى المكلف بالضريبة إلى التخلص منها رغم تحقق

الواقعة المنشأة للضريبة فيعتمد على سلوك احتيالي للتخلص من عبئها.

● التعريف الثاني: يعرف كذلك على أنه "محاولة الممول التخلص من الضريبة، عدم الالتزام القانوني بأدائها. بحيث يسعى

الملتزم بدفع الضريبة إلى التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة لقانون الضريبة⁹.

فالتهرب الضريبي يعني التخلص وعدم الالتزام بعبء الضريبة كليا أو جزئيا دون ارتكاب مخالفة أو انتهاك بنود القانون، حيث يستخدم المكلف حقه الدستوري باعتبار أن حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مسموح بها دستوريا وبالتالي فلا

يحاسب المكلف بالضريبة عن تصرفه السلبي نظرا لأنه لم ينتهك القانون أو يحتال عليه بل أنه استغل الثغرات الموجودة في القوانين الجبائية لكي يقوم بعملية التهرب الضريبي.

2.3- أسباب التهرب الضريبي وأثاره:

ان التهرب الضريبي يعتبر ظاهرة من المظاهر الخطيرة الرئيسية المدمرة للأنظمة الجبائية مهما كان نوعها وبدون استثناء لذلك يجب معرفة أسباب هذه الظاهرة بتعقيدها حتى يمكن القضاء عليها ومعالجتها، ومعرفة الأثار التي تترتب من التهرب الضريبي.

2.3.1- أسباب التهرب الضريبي:

هناك عديد الأسباب التي تجعل المكلف يتهرب ضريبيا نذكر منها أربعة أسباب محورية:

- أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي: تعد من الأسباب الرئيسية المساعدة على التهرب والغش الضريبي هو تعقد التشريعات الضريبية بسبب كثرة القوانين المدرجة من سنة لأخرى وتشابكها وتعدد نسب الضرائب والرسوم. والملاحظ أن زيادة واتساع مجال التهرب والغش الضريبي يكون حسب كيفية تنظيم القانون للضريبة، وهذا مرتبط الى حد كبير بتخلف وعدم استقرار التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي الى كثرة التعديلات في التشريعات الضريبية، وهو ما يؤثر على ربط وتحصيل الضريبة، وهذا في الأخير يقود الى الاستهانة بقدرة وكفاية أجهزة الدولة المالية والضريبية في إقناع الأفراد المكلفين أو الضغط عليهم، ومن ثمة عجزها عن مكافحة حالة التهرب والغش الضريبي¹⁰.
- أسباب اقتصادية: هناك أسباب اقتصادية كثيرة ومتعددة يمكن أن تساهم في زيادة التهرب والغش الجبائي، فاذا كانت الظروف مواتية للاقتصاد بحيث يصل الى حالة انتعاش وازدهار، فان هذا يساعد في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية وانتعاش الأسواق وتزداد المداحيل وبذلك ينخفض نسبيًا حجم التهرب الضريبي¹¹.
- أسباب اقتصادية: للأسباب السياسية دور هام في التهرب الضريبي، حيث دائما ينظر المكلف الى سياسة الدولة المتبعة في إنفاق الحصيلة الضريبية، فاذا كانت تنفق في وجوه تعود على الأفراد بالمنفعة، ويشعر المكلف أن ما يدفعه يعود عليه بالفائدة، فسوف يقل تهربه الضريبي، وإذا ثبت العكس أي أن الدولة تبذل حصيلة الضرائب في وجوه ل تعود عليه بالنفع فسوف يدفعه ذلك الى التهرب من دفعها¹².
- أسباب نفسية واجتماعية: تعد من أهم العوامل فهي تتعلق مباشرة بالمستوى الخلقي والمهني للمكلف، ومدى التزامه بأخلاقيات مهنته وضرورة احساسه بروح التكافل والتضامن ووسط المجتمع ومعرفة ان كان يمتلك الوعي الضريبي الكافي لعدم اللجوء للغش والتهرب الضريبيين.

2.3.2- أثار التهرب الضريبي: ¹³

يترتب عن التهرب الضريبي أثار هامة جدا وضارة بمالية الخزينة العامة ونذكر منها ليس على سبيل الحصر بل على سبيل المثال :

الآثار الاقتصادية :

- كبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب التي تقوم بواجباتها الضريبية، فالمؤسسات التي تبحث عن تعظيم أرباحها باستعمال أنجح الطرق لأنها تجد أن التهرب الضريبي من أنجح الوسائل لتعظيم ربحها وبصفة سريعة. مثال على ذلك: المؤسسات الخاصة حيث نجد أنها تريد الاحتفاظ بأموالها الهائلة دون أن يمسه أي اقتطاع ضريبي.
- يخل الغش والتهرب الضريبي من قاعدة حرية المنافسة وذلك لغايات الحماية الضريبية.

الآثار المالية :

- الخسارة في الخزينة العمومية وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخل المتوقعة من وراء الحصائل الضريبية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي الذي يسببه التهرب الضريبي في الخزينة العامة .
- اختلال توازن ميزانية الدولة.
- ضياع حقوق الخزينة على طبع المزيد من النقود.
- عجز الدولة أمام الأعباء والكوارث الاستثنائية.
- إضعاف الإيرادات العامة وارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها.

الآثار الاجتماعية والنفسية (بسيكولوجية):

- عدم المساواة في التهرب الضريبي يخل إخلالا كبيرا بفكرة العدالة في توزيع الضرائب إذ يتحمل العبء الأكبر منها دائما المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الاجتماعي والوطني في أداء الضريبة.
- شعور غير القادرين على التهرب بعدم المساواة في دفع الضريبة مما يدفعه للتفكير بالتهرب مما يزيد من حدة عجز الميزانية وتدهور الحس الجبائي لدى المكلف.
- تدهور عامل الصدق في المعاملات.
- تعميق الفوارق الاجتماعية.

4-أفاق تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في القطاعات، والإدارات العمومية.

1.4- ماهية الحكومة الالكترونية:

ان تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل المؤسسات تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها الداخلية والخارجية، ولكنها مرتبطة بوجود تحتية اساسية من التكنولوجيا لتمكن المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن وبكفاءة وشفافية، وقد اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الالكترونية نورد منها ما يلي:

1.4.1- مفهوم الحكومة الالكترونية:

هناك تعاريف عديدة تميزت بها الحكومة الالكترونية نذكر أبرزها من خلال مايلي:

فقد عرفها الهوش: بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وتعظيم العائد وتخفيض النفقات.¹⁴ كما وقد قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوما للحكومة الالكترونية: هو بأنها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات.¹⁵ وتشير الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الأمم المتحدة الى استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت، ونظم الحاسب الالى بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم فان تبني الحكومة الالكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين وأعمالهم من جانب آخر.¹⁶

و من خلال ما سبق يتضح ما يلي : لا تقتصر الحكومة الالكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، انما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له ابعاده الادارية و الاجتماعية و السياسية، كما انها لا تقتصر على تقديم خدمات الكترونية للمستفيدين و انما تمثل اساليب الكترونية لإنجاز كافة الاعمال التي تتم داخل و خارج المؤسسات و ان الديمقراطية هي احد الاهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية و هي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الاليات، كما ان الحكومة تمثل عقدا جديدا بين المؤسسات و المستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة الى مشارك في صنع القرار .

1.4.2- أشكال الحكومة الالكترونية:

يمكن تصنيف الحكومة الالكترونية وفق الاشكال التالية¹⁷:

- المعاملات والخدمات التي تتم من الحكومة إلى الحكومة (G to G): أي شكل التعامل الالكتروني داخل أجهزة الدولة، حيث تقوم الحكومة الالكترونية بتوظيف البنية الشبكية للحكومة الالكترونية لتنفيذ معاملات تتطلب عبور مستويات ادارية مختلفة في وزارات مختلفة مما يعكس على جودة العمل الوظيفي وتحسين الانتاجية الادارية.
- المعاملات التي تتم بين الحكومة و وحدة الاعمال (G to B) : أي التعامل الالكتروني بين الحكومة و منظمات الاعمال و بين منظمات الاعمال و الحكومة، اذ يمكن ان تصدر قراراتها و تقدمها الى المنظمات عن طريق نشرها على مواقع الانترنت و تستطيع المنظمات الرد عليها من خلال الشبكة أيضا، كما يمكن ان تقوم منظمات الاعمال ببيع المنتجات او تقديم الخدمات الى المنظمات الحكومية و هو ما يساهم في تدفق العمل و الغاء التأخيرات الحاصلة في معالجة البيانات، و تشمل هذه الخدمات : الرواتب، تقديم الشكاوي و رعاية العملاء و الانتخابات و غيرها .
- المعاملات والخدمات التي تتم بين الحكومة والافراد (G to C): أي التعامل الالكتروني مع الافراد وتضم هذه العلاقة انشطة متنوعة ومهمة ذات الصلة بالدور الحيوي للحكومة في حياة المواطنين كالتسجيل المدني والخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها.

2.4-أهداف وأهمية الحكومة الالكترونية:

تحقق الحكومة الالكترونية العديد من المزايا والكثير من الايجابيات على المستوى الوطني، وتصب تلك المزايا في المصلحة العامة، وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتجلب الرضا لجميع شرائح وفئات المجتمع، وذلك لإسهامها في تحقيق الشفافية والوضوح والتي بدورها تحقق العدالة الاجتماعية، وهي من وجهة نظر الباحث من اهم دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2.4.1-أهداف الحكومة الالكترونية:

يمكن حصر أهداف الحكومة الالكترونية في النقاط الآتية:¹⁸

- انعكاس الحكومة الإلكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة، والشفافية، وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الخدمات وتقديم الخدمات بطريقة جوهريّة.
- تعمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال، أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة الحكومة الإلكترونية عائداً ملموسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله

- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاجة إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقديم لها.
- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي إذ أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم الانتقال على الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أن الحكومة الإلكترونية تقدم فرصاً لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات مؤسسات الأعمال بل والمواطنين المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن.
- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير. فالحكومة الإلكترونية إدارة عامة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للمواطنين ومؤسسات الأعمال القادرة على الاتصال إلكترونياً عن بعد.
- لا يقتصر عمل الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمناخ العامة للمواطنين بل في إعادة آلية وإعادة هندسة وهيكلية الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.

2.4.2- أهمية الحكومة الإلكترونية:

سوف يتم تناول أهمية الحكومة الإلكترونية من خلال التعرف على أهميتها على مستوى المؤسسات، وأهميتها على المستوى الوطني:

• أهمية الحكومة الإلكترونية بالنسبة للمنظمات:

- تزايدت أهمية الحكومة الإلكترونية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبحت لها دوراً أساسياً في إدارة التغيير، وباتت الحكومة الإلكترونية ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بتوظيف المعرفة والاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة.
- وتؤثر الحكومة الإلكترونية على أداء المؤسسات بدرجات متفاوتة، وتعمل على تحسين جودة أداء العمل، وتساعد المؤسسات على سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق، حيث توفر كل المعلومات المطلوبة عن طلبات الأسواق وصفقات الأعمال والأسعار، بالإضافة إلى ضمان تحقيق العدالة والدقة والشفافية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة، وتمثل أهمية الحكومة الإلكترونية على مستوى المؤسسات من خلال العديد من الفرص والمزايا التي تتمثل فيما يلي:¹⁹
- انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المؤسسة، حيث تؤدي الحكومة الإلكترونية إلى تخفيض تكاليف المباني والأجهزة ورواتب العاملين والإجراءات الإدارية نتيجة لاختلاف شكل المؤسسات من التقليدي إلى الإلكتروني الذي يتطلب عمالة أقل ومواقع جغرافية محدودة مما يترتب عليه زيادة الأرباح.
- اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة، حيث تمكن الحكومة الإلكترونية المؤسسة من دخول أسواق جديدة، ومن ثم الاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من الأسواق، سواء على مستوى الأسواق المحلية أو العالمية نتيجة إزالة الحواجز الجغرافية التي توفرها شبكات الاتصال الإلكترونية.
- توجيه الإنتاج وفقاً لرغبات المستهلكين بناء على ما توفره الحكومة الإلكترونية من معلومات دقيقة على احتياجاتهم ورغباتهم
- تحسين وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال ما توفره الحكومة الإلكترونية للمنظمة من فرصة التواجد عن قرب في الأسواق ومعرفة نوع وشكل المنتج المستهدف من قبل العملاء، والعمل على إشباع رغباتهم من خلال تحسين جودة المنتج

- تساهم الحكومة الالكترونية في التخفيف والحد من الاعتماد على التعامل الورقي وآثاره السلبية، والتي من أبرزها تبديد الجهد والوقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عن المعلومة عند الحاجة لها من خلال استخدام الحاسب الآلي.

• أهمية الحكومة الالكترونية على المستوى الوطني:

تحقق الحكومة الالكترونية العديد من المزايا و الكثير من الايجابيات على المستوى الوطني، و تصب تلك المزايا في المصلحة العامة، و تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، و تجلب الرضا لجميع شرائح و فئات المجتمع، و ذلك لإسهامها في تحقيق الشفافية و الوضوح و التي بدورها تحقق العدالة الاجتماعية، و هي من وجهة نظر الباحثين من أهم دعائم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، لا سيما أن الاستقرار في المجالات الأتفة الذكر يخلق المناخ المناسب للاستثمار و يشجع عليه، و من اهم الفرص و المجالات التي تساعد الحكومة الالكترونية على توفيرها و دعمها مما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي²⁰:

- تساعد الحكومة الالكترونية على تحسين الخدمات الحكومية والعمل على تبسيط و تسهيل الاجراءات و نماذج العمل و الخدمات المقدمة للمواطن، و تحقيق الشفافية و الوضوح للمواطن والمستثمر.
- تتيح الحكومة الالكترونية تشجيع الاستثمار في المجال التقني من خلال انشاء و تشغيل صناعات محلية تعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات و هذا من شأنه أن يساهم في ايجاد الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال.
- تساهم الحكومة الالكترونية في حل الكثير من العقبات التي تعترض حركة الصادرات في الدولة، خاصة فيما يتعلق بسهولة و سرعة النفاذ للأسواق العالمية، في ظل التنافس الشديد و تحديات السوق العالمية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.
- دعم جانب الواردات، من خلال تحقيق الشفافية في الحصول على المنتجات من الأسواق العالمية بأقل الأسعار، بعيدا عن الوسطاء و الوكلاء، و هذا بدوره يساهم في منع الاحتكار و اختيار أفضل العروض من حيث السعر و الجودة.
- توفر الحكومة الالكترونية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة فرصة المشاركة في حركة التجارة العالمية بما تقدمه لها من مميزات متعددة، مثل توفير الوقت و المكان اللازم لأداء الأعمال و خفض تكاليف عمليات التسويق و الدعاية و الاعلان، و هذا بدوره يزيد من نشاطها و مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- تتيح الحكومة الالكترونية المجال بشكل واسع و سهل أمام الأفراد للوصول للأسواق و مراكز الاستهلاك التي يستهدفونها بمنتجاتهم بأقل تكلفة.

3.4- معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

لقد تم إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر منذ أكثر من (06) سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها مايلي²¹:

- عجز قطاع البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.
- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات و تباينها من منطقة إلى أخرى، و تأسيسا عليه فأن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية لدول العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- محدودية الانتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى 5.33% فقط في الجزائر، و هذا نتيجة الأسباب السابقة الذكر.

- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ستة سنوات على مشروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال هناك فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحسين حساباته.

5- واقع الإيرادات الجبائية في ظل برنامج عصرنة أليات التحصيل الجبائية وتطبيق نظام جبايتك.

في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الجباية وفي ظل كثرة الغش والتهرب الضريبيين، ارتأت السلطات العليا للبلاد أن تتبع نظام ألي متطور لتحسين الإيرادات الجبائية والحد من آثار الظاهرتين في خفض الناتج المحلي الوطني من العائدات الجبائية.

1.5- واقع تطبيق نظام جبايتك:

حسب بلاغ لوزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الالكتروني الاتي نصه بالعربية كما يلي: «تتويج وزارة المالية الى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك»

ان مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة "جباية" باللغة العربية و «TIC» الموافقة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال. وبالجمع بين الاسمين المختصرين، يبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له.

تكرس (JIBAYA'TIC) أهداف سياسة الحكومة الرامية إلى تمكين المواطنين من خدمة عمومية حديثة وذات نوعية لأنها متواجدة في صميم برنامج العصرنة، مما يعكس مصلحتها الكبرى في تحسين العلاقة الرقمية التي تتطور بشكل مستمر، مع مستعملي الإدارة الجبائية والتي تتجه على نحو متزايد، لتكنولوجيات الاتصال الحديثة.

قدرت تكلفة هذا النظام الالكتروني بحوالي 28.000.000€ بنظام (SAP) and Systèmes Applications and Products) وهذا الإنجاز كلفت به الشركة الاسبانية المعروفة في مجال المعلوماتية INDRA حيث تقدم هذه البوابة في مرحلة أولى خدمات التصريح والدفع عن بعد للضرائب والرسوم لفائدة المؤسسات التي تسيرها مديرية كبريات المؤسسات، في بيئة تضمن البساطة والسهولة والأمن والسلاسة في الاستخدام. ومن المقرر تعميم هذه الخدمة على فئات أخرى من المكلفين بالضرائب التابعين لمراكز للضرائب والمراكز الجوية للضرائب.

من شأن هذا العرض الجديد للخدمة المقدمة من طرف الإدارة الجبائية أن يحسن صورة وزارة المالية والذي يضاف أصلا إلى برنامج العصرنة الغني والخاص بها، مما يستجيب إلى طلب تبسيط وتخفيف بشكل معتبر للإجراءات الجبائية.

وحسب الرسالة رقم 65 للمديرية العامة للضرائب تحت عنوان مديرية كبريات المؤسسات وفي الصفحة الأخيرة، تحت عنوان مديرية كبريات المؤسسات مصلحة حديثة جاء كما يلي " في اطار تحديث النظام الجبائي فان مديرية كبريات المؤسسات بصدد القيام بإضفاء المعلوماتية على الإجراءات الجبائية المتمثلة في الإجراءات الأتية التي تعتبر إجراءات إدارية تتم عن بعد قصد تعويض الشكليات الورقية حيث وضعت المديرية العامة للضرائب موقع الكتروني جديد (www.jibaytic.dz) تحت تصرف المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات يسمح لهم القيام بالتصريح الجبائية ودفعة مستحقاتهم.

1.5.1- أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية جبايتك:22

- يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي يتوفر عليها هؤلاء.

- هذا التنظيم الجديد يتطلب، من الآن فصاعداً، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.
- هذا المشروع يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.
- لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

1.5. 2- النتائج المحتملة من تطبيق مشروع نظام جبايتك:

- تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:²³
- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال المعالجة الالكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال المعالجة الالكترونية لهذه العمليات.
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.
- مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة، وإدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

2.5- أثر تطبيق أليات التحصيل الحديثة على تكلفة التحصيل والايادات الضريبية في الجزائر:

يهدف برنامج العصرية الذي تبنته المديرية العامة للضرائب الى تخفيض تكاليف التحصيل وتحسين الحصيلة الضريبية، لكي يكون هناك نوع من التحكم في الإيرادات الضريبية المتوقع تحصيلها والمحصلة ولتنمية الحصيلة الضريبية وإيرادات الجباية العادية التي نسبتها ضئيلة بالمقارنة مع حصيلة الجباية البترولية.

2.5. 1- تطور الايرادات الضريبية في الجزائر:

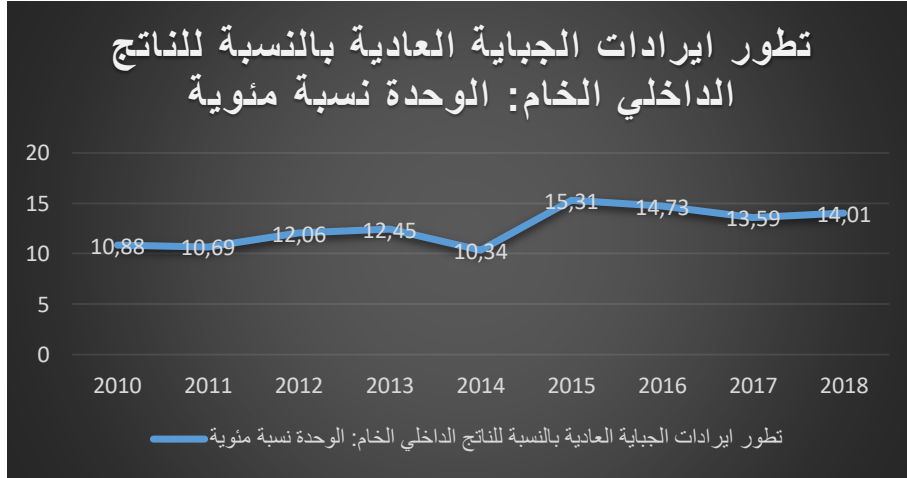
قمنا بالحصول على مجموعة من الاحصائيات تم تلخيصها في جدول توضيحي كالتالي:

الجدول (01) يمثل تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للمديرية العامة للضرائب بالنسبة للنتائج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين (2010-2018).

السنوات	النتاج الداخلي الخام الوحدة 10 ⁹ دج	اجمالي إيرادات الجباية العادية: الوحدة 10 ⁹ دج	تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للنتاج الداخلي الخام: الوحدة نسبة مئوية
2010	12034.50	1309.38	10.88%
2011	14480.70	1548.54	10.69%
2012	16115.40	1944.58	12.06%
2013	16647.90	2072.09	12.45%
2014	17228.60	2126.36	10.34%
2015	16702.10	2557.31	15.31%
2016	17406.80	2564.62	14.73%
2017	18906.60	2570.61	13.59%
2018	20354.98	2850.73	14.01%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات من المديرية العامة للضرائب.

الشكل البياني(01): يمثل منحني بياني لتطور نسبة الإيرادات الجبائية بالنسبة للنتاج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(01).

لقد عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ سنة 2010 وذلك بسبب مواصلة الإصلاحات في القطاع الضريبي بهدف زيادة مردودية الإيرادات الجبائية، وكذا للحد من التهرب والغش الضريبيين، فلقد ارتفعت الجباية العادية من 1309.38 مليار دج سنة 2010 الى 2126.36 مليار دج سنة 2014 ووصلت الى 2850.73 مليار دج مع نهاية سنة 2018 وهي أكبر قيمة لإيرادات لجباية العادية خلال السنوات العشر الأخيرة وهي زيادة معتبرة بالنسبة للسنوات السابقة، الا أن نسبة هذه الإيرادات من اجمالي الناتج الداخلي الخام غير مستقرة، بسبب عدم الاستقرار في النظام الضريبي لكثرة التعديلات وبسبب التقلبات والأزمات الاقتصادية الحاصلة بحيث يعد النظام الضريبي النواة والمرجع الأساسي لتحصيل أكبر عائد من الجباية العادية، فقد مثلت نسبة الجباية العادية من اجمالي الناتج الداخلي الخام للدولة الجزائرية سنة 2010 ما نسبته 10.88%، لتتخفف بعد ذلك بنسبة 10.69% خلال سنة 2011، وترتفع خلال سنة 2013 الى نسبة 12.45%، بعد ذلك تصل الى أدنى

مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة لتراجع لما نسبته 10.34%، ومع نهاية سنة 2015 وصلت لأعلى مستوياتها بنسبة قدرت ب 15.31%، ولكن مع عاودت الانخفاض خلال سنوات 2016 و 2017 لتصل الى ما نسبته 14.73% و 13.59% على التوالي، وسجلت انخفاضا طفيفا السنة الماضية بحيث سجلت ما نسبته 14.01% لسنة 2018. نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة إيرادات الجباية العادية الى الناتج الداخلي الخام متذبذبة وغير مستقرة، حيث تمثل نسبة 12.69% من الناتج الداخلي الخام للدولة الجزائرية في متوسط الفترة ما بين 2010 الى 2018، وجاء هذا التذبذب لكثرة الإصلاحات والتغيرات في قوانين المالية وعدم الاستقرار في السياسة الضريبية للدولة، هذا كله يعود لمواصلة الدولة اعتمادها على الريع البترولي وعدم التدابير والميكانيزمات اللازمة لتغيير التوجه نحو الاعتماد على موارد الجباية العادية والقضاء على النهب والغش الضريبيين الذين يكبدان الدولة أموال طائلة قدرت بحوالي 3000 مليار دج سنويا، وذلك من خلال فرض الوعي الضريبي ومع الاستغلال الجيد للأنظمة الحديثة المطبقة والتي كلفت بإنجازها شركات عملاقة في المجال المعلوماتي وكلفت الخزينة العمومية مبالغ ضخمة.

2.5. 2- تكلفة تحصيل الضرائب في الجزائر: 24

تعد تكلفة التحصيل من أهم المؤشرات التي تبين مدى نجاعة الادارة الضريبية، على غرار تكلفة التحصيل في الدول المتقدمة والتي تكون شبه منعدمة وكذلك حتى في الدول المتطورة ففي خلال سنة 2010 كانت تكلفة التحصيل في الأردن حوالي 0.63% بينما في الجزائر فهي غير ثابتة حيث كانت تقدر مع بداية برنامج العصرية سنة 2002 بحوالي 3.94% وانخفضت في سنة 2008 الى 1.80% لترتفع في 2009 الى 2.25% نتيجة ارتفاع نفقات التسيير الإداري واقتناء المعدات والتجهيزات المكتبية اللازمة لسير مختلف المصالح الضريبية، أما في سنة 2010 وكتيجة لزيادة الأجور في الوظيف العمومي فقد ارتفعت الى 2.50%.

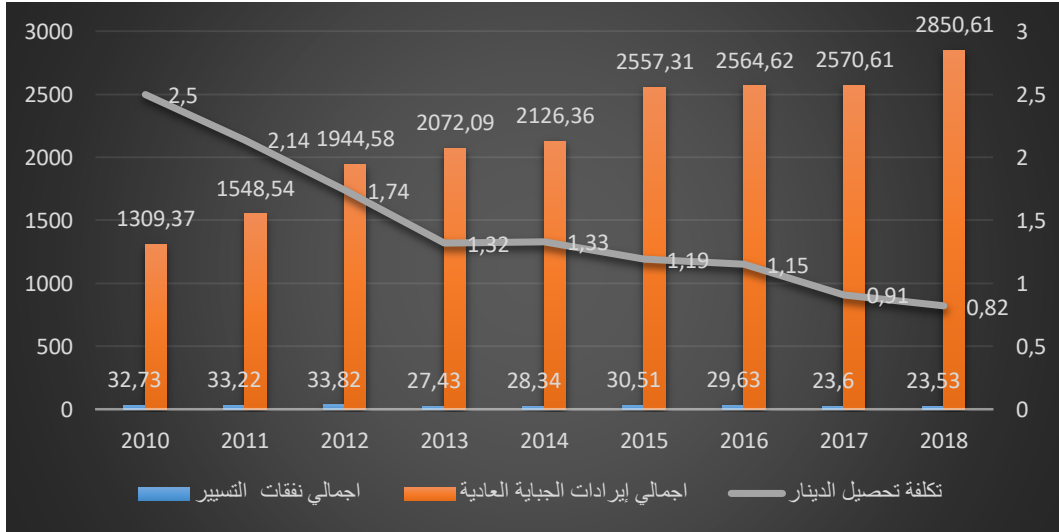
الجدول (02): تكلفة تحصيل الدينار للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2018).

السنوات	اجمالي نفقات التسيير: الوحدة دج ⁹ (1)	اجمالي إيرادات الجباية العادية: الوحدة دج ⁹ (2)	تكلفة تحصيل الدينار: الوحدة نسبة مئوية % (1) / (2)
2010	32.73	1309.38	2.50%
2011	33.22	1548.54	2.14%
2012	33.82	1944.58	1.74%
2013	27.43	2072.09	1.32%
2014	28.34	2126.36	1.33%
2015	30.51	2557.31	1.19%
2016	29.63	2564.62	1.15%
2017	23.60	2570.61	0.91%
2018	23.53	2850.73	0.82%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات من المديرية العامة للضرائب.

الشكل (02): يمثل تطور نسبة تكلفة تحصيل الدينار في المديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-

2018).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات من المديرية العامة للضرائب.

كانت ولازالت تكلفة تحصيل الضرائب من أهم مؤشر لقياس نجاعة النظام الضريبي في الدول، ومن خلال ذلك نجد أن التكلفة الأقل هي الأكثر نجاعة وفعالية فقد سجلت تكلفة تحصيل الدينار في الجزائر نسب متفاوتة حيث ومع نهاية سنة 2010، سجلت ما نسبته 2.50% أي في كل 100 دج تصرف الدولة حوالي 2.5 دج وهي نسبة كبيرة مقارنة بما تحاول الإدارة الضريبية الوصول اليه، وخلال سنة 2011 تحسنت النسبة لتصل الى 2.14% ولكن تبقى بعيدة كل البعد عن المعدل الأمثل لتكلفة التحصيل وخلال سنوات 2013 و 2014 و 2015 واصلت التحسن لتصل لما نسبته 1.32% و 1.33% و 1.19% على التوالي، ومع أنها في تحسن ملحوظ لكن لم تكن تحقق الرضا من طرف السلطات المختصة و تصل للمعدل المطلوب، وخلال سنة 2017 سجلت لأول مرة النزول لما تحت 1% حيث حققت ما نسبته 0.91% وهذا راجع لتطبيق الآليات الحديثة التي تساهم في تقليص التكلفة من خلال مبدأ العمل بالرقمنة في الإدارات العمومية ككل والجبائية خاصة، وختاماً سجلت نسبة تكلفة التحصيل سنة 2018 أحسن نسبة لها خلال كل سنوات الدراسة بنسبة 0.82% أي عند تحصيل 100 دج تصرف الإدارة الجبائية حوالي 0.82 دج، كل هذا ان دل انما يدل على أن الإصلاحات التي تم اتباعها من طرف المديرية العامة للضرائب من خلال العمل بالنظام المعلوماتي جبايتك في الطريق الصحيح ونحو الوصول الى المعدل الأمثل الذي هو أقل من 0.50% من خلال السنوات القادمة.

6-الخلاصة:

يمكن استخلاص في آخر هذه الورقة البحثية أن تطبيق الإدارة الالكترونية جعل الخدمة العمومية ترتقي وتتطور حيث أن الإدارة الالكترونية أصبح تطبيقها ضروري وحتمي بغية تقدم وعصرنة الخدمة العمومية والمرفق العام. حيث أصبح تطبيقها يعتبر مقياساً لتطور المؤسسات والإدارات في وقتنا الحاضر ومدى مقدرتها على الاستجابة لرغبات وانشغالات المواطنين وتقريبهم أكثر من الإدارة وتحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات العمومية وهو ما تسعى إليه الجزائر في الوقت الراهن. إن الحكومة الالكترونية تمثل أسلوباً جديداً لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة، و يتطلب تطبيق نظام الحكومة الالكترونية توافر العديد من الإمكانيات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمؤسسات الإدارة العامة (الحكومية) في نفس الوقت، لذلك انطلقت العديد من الدول كدولة الجزائر لإرساء مبادئ هذا النظام كبداية

لتحقيق العصرية و مواكبة التطورات الهائلة في هذا المجال، الا أنها لم تصل الى مراحل متقدمة من مستويات الحكومة الالكترونية لوجود العديد من العراقيل التي حالت دون ذلك، و عليه فإن التحول نحو الحكومة الالكترونية ليس بالأمر السهل، لذلك يجب وضع رؤية واستراتيجية واقعية للحكومة الإلكترونية على مستوى الدولة و خطة عمل ليقوم بها فريق عمل من جميع التخصصات

7- الاحالات وقائمة المراجع:

- ¹ محمد حمو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداوا، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص51.
- ² محمد حمو، منور أوسرير، نفس المرجع، ص51.
- ³ عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص57.
- ⁴ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 87، 79، 99.
- ⁵ خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص327.
- ⁶ صالح بن نوار، "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية"، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص196 .
- ⁷ صالح بن نوار، نفس المرجع، ص 213.
- ⁸ حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 39 .
- ⁹ طارق الحاج، "المالية العامة"، دار صفاء، عمان، 1999، ص84.
- ¹⁰ غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:344.
- ¹¹ المرسي سيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص97.
- ¹² بوغون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مطبعة الأوراق الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص :174.
- ¹³ سميرة بوغكاز، "مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي"، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2014-2015، ص35، 36، 37.
- ¹⁴ الهوش، أبو بكر محمود، الحكومة الالكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 27.
- ¹⁵ إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، 2009، ص19.
- ¹⁶ سيليني جمال الدين، تجربة الجزائر للتحول نحو الحكومة الالكترونية، الملتقى الدولي السادس حول: متطلبات وتحديات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر يومي 26 و 27 أبريل 2017 م، جامعة الجبالي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، ص4.
- ¹⁷ خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص69.
- ¹⁸ غزال عادل، الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفوذ إلى مجتمع المعلومات، الملتقى الوطني الثامن حول: مستقبل ثقافة المعلومات والاتصال لدى الشباب في الجزائر بين صناعة المجتمع الجماهيري ومجتمع المعرفة والمعلومات، جمعية الروافد الثقافية بالتعاون مع قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة باتنة، الجزائر، يومي 08/09 نوفمبر 2014، ص 03.
- ¹⁹ غنيم احمد محمد، الإدارة الالكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مصر، المكتبة العصرية، 2004، ص 43-49.
- ²⁰ صالح بن محمد القحطاني، تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في التطوير الإداري بالمديرية العامة للدفاع المدني، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010، ص 29-30.

²¹احمد بن عيشاوي، أثير تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص 292.

²²<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> العامة للضرائب المديرية

²³<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> العامة للضرائب المديرية

²⁴حراش براهيم، تقييم عصنة إدارة الضرائب الجزائرية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 12، العدد2، الجزائر، 2015، ص94.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

¹Mohamed Hamou, Menouar Oussrir, Lessons in the collection of the Foundation,,Algerian Library, Boudouaou, First Edition, Algeria, 2009, p. 51.

²Mohamed Hamou, Menouar Oussrir, Ibid., P. 51.

³Abdullah Al-Harts Hamid, Applications of Tax Techniques in the Tax System, First Edition, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2012, p. 57.

⁴Hamed Abdel-Meguid Deraz, Principles of Public Finance, Alexandria Book Center, Alexandria, Egypt, 2000, pp. 87, 79, 99.

⁵Khalil Mohamed.Hasan Al-Shamaa and Khadir Kazem Hammoud, Theory of Organization, Al-Masirah Publishing House, Amman, Jordan, 2005, p. 327.

⁶Saleh Ben Nawar, "The Effectiveness of Organization in Economic Institutions", Communication Sociology Laboratory for Research and Translation, Constantine, Algeria, 2006, p. 196.

⁷ Saleh Ben Nawar, Ibid., P. 213.

⁸ Hamid Bouzaida, "Collection of Institutions", University Press, Algeria, 2007, p. 39.

⁹ Tariq al-Haj, "Public Finance", Dar Safaa, Amman, 1999, p. 84.

¹⁰Ghazi Enaya, The Tax System in Islamic and Financial Thought, A Comparative Study, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 2003, p. 344.

¹¹EL Morsy Sayed Hegazy, Principles of Public Economics, University House, Alexandria, Egypt, 2000, p. 79.

¹² Bououn Yahiaoui Nassira, National and International Taxes, Blue Papers International Press, Algeria, 2010, p. 174.

¹³Samira Bouakaz, "The Contribution of the Effectiveness of Tax Audit in Reducing Tax Evasion", Ph.D. Thesis, University of Biskra 2014-2015, pp. 35, 36, 37.

¹⁴Al-Housh, Abu Bakr Mahmoud, e-Government Reality and Prospects, First Edition, Nile Arab Publishing Group, Cairo, Egypt, 2006, p. 27.

¹⁵ Eman Abdel-Mohsen Zaki, e-government integrated management approach, publications of the Arab Organization for Administrative Development, research and studies, Egypt, 2009, p. 19.

¹⁶Silini Djamel Eddine, Algeria's Experience of the Transition to e-Government, 6th International Forum on : Requirements and Challenges of Establishing E-Government in Algeria on 26 and 27 April 2017, University Djilali Bounama Khemis Miliana, Algeria, p. 4.

¹⁷Khaled Mamdouh Ibrahim, E-Government Security, University House, Alexandria, Egypt, 2008, p. 69.

¹⁸Ghazal Adel, E-Government in Algeria and Access to the Information Society, 8th National Forum on : The Future of Information and Communication Culture for Youth in Algeria between the Industry of the Mass Society and the Knowledge and Information Society, Al Rawafed Cultural Association in cooperation with the Department of Library Science and Documentation, Batna University, Algeria, on 09 / November 8, 2014, p. 03.

¹⁹ Ghoneim Ahmed Mohammed, Electronic Management, the prospects of the present and future aspirations, Egypt, modern library, 2004, pp. 43-49.

²⁰ Saleh bin Mohammed Al-Qahtani, the application of E-government and its role in administrative development in the Directorate General of Civil Defense, Master Thesis in Administrative Sciences, Saudi Arabia Naif Arab University for Security Sciences College of Graduate Studies Department of Administrative Sciences, Riyadh, 2010, pp. 29-30.

²¹ Ahmed bin Aishawi, the impact of the application of E-government on business enterprises, the researcher magazine, the seventh issue, University of Ouargla, 2009/2010, p. 292.

²² <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> Directorate General of Taxes

²³ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> Directorate General of Taxes

²⁴ Harrach Brahim, Assessment of Modernization of the Algerian Tax Administration, Journal of Economics and Applied Statistics, National High School of Statistics and Applied Economics, Vol. 12, No. 2, Algeria, 2015, p. 94.